



مصرف ليبيا المركزي
إدارة البحوث والإحصاء
قسم الإحصاء

ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2014

حسب منهجية صندوق النقد الدولي الطبعة السادسة

تقديم

يسر إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي أن تعلن عن الانتهاء من إعداد كتيب إحصاءات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2014، والذي يشتمل على بيانات نقدية ومالية عن قيمة المعاملات الجارية والأسمالية المتبادلة بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2014، مبوبة حسب المنهجية والمفاهيم الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي . كما يتضمن هذا الكتيب بيانات منقحة عن ميزان المدفوعات لعامي 2012 و2013.

وقد تم الاعتماد في إعداد هذا الميزان على البيانات الواردة من الإدارات التالية بمصرف ليبيا المركزي وهي : إدارة الرقابة على المصارف والنقد ، إدارة الحسابات ، إدارة الأسواق المالية ، إدارة الإصدار ، إدارة العمليات المصرفية ، وكذلك على المعلومات التي تضمنتها المسوحات التي تم استلامها من العديد من الهيئات والمؤسسات والشركات ذات العلاقة المقيمة في ليبيا ومن بينها :

الهيئة العامة للمعلومات ، الهيئة العامة للسياحة ، المؤسسة الوطنية للنفط ، المصارف التجارية، المصرف الليبي الخارجي ، الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية ، الشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية ، محافظة ليبيا إفريقيا للاستثمار ، المؤسسة الليبية للاستثمار ، المحفظة طويلة المدى، شركات النفط الأجنبية ، شركات التأمين الوطنية، شركات الخطوط الجوية الليبية ، الشركة الوطنية العامة للنقل البحري ، الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، شركات الطيران الأجنبية ، بعثة الأمم المتحدة العاملة بالليبيا وغيرها من المصادر المحلية الأخرى ، وأيضاً مصادر خارجية كالنشرات والتقارير والمواقع الإلكترونية ونظم الإبلاغ عن المعاملات الدولية .

إدارة البحوث والإحصاء

مصطلحات وتعريف

تُعد هذه المصطلحات والتعاريف توضيحاً للمفاهيم التي يتم على أساسها تصنيف إحصاءات ميزان المدفوعات وبيان كيفية جمع وتبويب وتصنيف هذه الإحصاءات وفقاً للمنهجية المتبعة في دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة الذي أعده صندوق النقد الدولي في عام 2008 ، والذي وضع بهدف توحيد البيانات ومساعدة الباحثين والمهتمين في فهم طبيعة ونوعية البيانات والأساليب المستخدمة في حسابات ميزان المدفوعات .

أولاً : الحساب الجاري :-

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيمةً إقتصادية تمت بين الجهات المقيمة في الاقتصاد الوطني وجهات أخرى غير المقيمة به^(*)، كذلك يشمل القيود المعادلة للقيم الإقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل . وينقسم الحساب الجاري إلى البنود التالية : السلع ، الخدمات ، الدخل الاولي و الدخل الثانوي .

أ- السلع والخدمات :-

السلع :

تعد السلع بنود مادية منتجة يمكن إثبات حق ملكيتها ، كما يمكن نقل هذه الملكية من وحدة مؤسسية إلى أخرى من خلال التعامل في الاسواق، قد تستخدم في إشباع حاجات ورغبات الأسر المعيشية أو المجتمع أو في إنتاج سلع أو خدمات أخرى ، ويشمل بند السلع البضائع العامة والسلع الأخرى .

البضائع العامة تشمل السلع التي تتغير ملكيتها الإقتصادية فيما بين المقيمين وغير المقيمين ولا تدرج ضمن السلع قيد المتاجرة والذهب غير النقدي والسلع المدرجة ضمن السفر والبناء

^(*) غير المقيم تعنى فرد أو شركة أو مؤسسة أو أي منظمة أخرى تكون مقيمة في بلد غير ليبيا ، أو مقيمة في ليبيا لمدة تقل عن سنة .

والسلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في مكان آخر، ونجد أن بيانات البضائع العامة تجمع من عدد من المصادر تشمل إحصاءات التجارة الدولية وبيانات الجمارك ونظم الإبلاغ عن المعاملات الدولية واستقصاءات الشركات التجارية ، وقد يتعين تعديل البيانات المستخلصة من هذه المصادر بما يتفق مع إرشادات إعداد ميزان المدفوعات من حيث نطاق التغطية والتوقيت والتقييم والتبويب ، ومن البنود التي يتعين إدراجها ضمن البضائع العامة

- النقود الورقية والمعدنية غير المتداولة في الوقت الحالي والاوراق المالية غير المصدرة ، ويجري تقييمها كسلع أولية وليس بقيمتها الاسمية .
- الكهرباء والغاز والمياه .
- برامج الكمبيوتر المعبأة الجاهزة (النظم والتطبيقات) والتسجيلات السمعية والبصرية المخزنة على وسائط مادية مثل الأقراص وغيرها من وسائل التخزين التي تتيح تراخيصها الحق في الاستخدام الدائم لها.
- السلع التي تحصل عليها الناقلات في المواني من وقود وموّن ومخزونات ومواد تغليف البضائع المنقولة التي تحصل عليها شركات النقل غير المقيمة في المواني من موردين مقيمين .
- السلع التي توردها أو تشتريها الناقلات بعيد عن الاقليم الذي تقيم فيه شركة النقل .
- السلع التي يفتنيها المستأجر بموجب عقد تأجير تمويلي .
- السلع التي ترسل للخارج دون تغيير في ملكيتها ثم تباع فيما بعد مثل السلع التي ترسل من اجل التخزين أو الاصلاح أو العرض أو التجهيز .
- السلع غير المشروعة و السلع المهربة .
- الهبات و المساعدات الانسانية المقدمة في شكل سلع.
- الطرود البريدية التي ينطوي إرسالها على تغيير في الملكية.
- السلع التي تبيعها الحكومة إلى غير المقيمين أو تشتريها منهم مثل المعدات العسكرية.

السلع الاخرى يشمل هذا البند السلع قيد المتاجرة والذهب غير النقدي ، فالسلع قيد المتاجرة تعرف بأنها شراء جهة مقيمة (في الاقتصاد القائم بإعداد بالبيانات) لسلع من جهة غير

مقيمة وبيع نفس السلع فيما بعد إلى جهة غير مقيمة أخرى دون تواجد السلع في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات . اما الذهب غير النقدي فيشمل جميع أشكال الذهب بخلاف الذهب النقدي الذي تمتلكه السلطات النقدية ويحتفظ به كأصول احتياطية ويمكن أن يكون الذهب غير النقدي في شكل سبائك أي تتخذ سبائك الذهب شكل عملات أو قوالب أو سبائك لاتقل نسبة نقائها عن 995 جزء في الالف، بما في ذلك الذهب المحتفظ به في حسابات الذهب المخصص.

الخدمات:

1- خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين .

يتضمن بند خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين عمليات التجهيزو التجميع والتغليف وما شابهها التي تقوم بها مؤسسات لا تمتلك السلع المعنية ، حيث يقوم بعمليات الصناعة التحويلية كيان لا يمتلك السلع ، وذلك مقابل رسوم يدفعها المالك ، في هذه الحالة لا تتغير ملكية السلع وبالتالي لا تقيد المعاملات بين المالك وجهة التجهيز ضمن البضائع العامة ، ومن امثلة ذلك تكرير النفط وتسييل الغاز الطبيعي وتجميع الملابس والالكترونات .

2- خدمات الصيانة و الاصلاح غير المدرجة في موضع آخر

تشمل خدمات الصيانة والاصلاح غير المدرجة في موضع آخر أعمال الصيانة والأصلاح التي تجريها جهات مقيمة على سلع تمتلكها جهات غير مقيمة (والعكس) وقد تنفذ خدمات الاصلاح في موقع عمل الجهة مقدمة الخدمة أو في مكان آخر ، ويتضمن هذا البند أعمال الاصلاح والصيانة التي تجري على السفن والطائرات ، كذلك تتضمن خدمات الصيانة والاصلاح غير المدرجة في مكان آخر الاصلاحات البسيطة التي تحافظ على السلع في حالة صالحة للتشغيل والاصلاحات الكبيرة التي تؤدي إلى زيادة كفاءة السلع واطالة عمرها .

3- النقل

يشتمل بند النقل على نقل السلع والركاب من مكان لآخر إلى جانب مايتصل بذلك من خدمات مساندة ومساعدة ، ويشمل هذا البند أيضا خدمات البريد وتوصيل الرسائل ويمكن تبويب خدمات النقل وفقا لما يلي :

أ- طريقة النقل ، أي النقل بطريق البحر أو الجو أو طرق أخرى (ويمكن أن تقسم طرق النقل الأخرى أيضا إلى النقل البري والنقل بطريق السكك الحديدية وعبر المجاري المائية الداخلية وخطوط الانابيب والنقل الفضائي ونقل الطاقة الكهربائية)
ب- نوع النقل (نقل ركاب أم سلع) .

4- السفر

يشتمل بند السفر على شراء السلع والخدمات لاستعمالها الخاص أو لاهدائها بما فيها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم التي يحصل عليها المسافرون غير المقيمين في الإقتصاد المضيف لأغراض تتعلق بالأعمال أو الاستخدام الشخصي خلال زيارتهم التي تقل مدتها عن عام واحد ولا يشمل بند السفر خدمات الركاب الدولية التي تدخل في بند النقل ، ويعامل الطلاب والمسافرون للعلاج كمسافرين بغض النظر عن مدة إقامتهم ، إلا أن هناك فئات أخرى معينة لا تعتبر ضمن المسافرين مثل العسكريين والعاملين في السفارات والعمال غير المقيمين حيث يتم إدراج مصروفات العمال غير المقيمين ضمن بند السفر ، في حين تدرج مصروفات العسكريين والعاملين في السفارات ضمن الخدمات الحكومية غير المدرجة في مكان آخر .

5- خدمات التشييد

يشتمل بند خدمات التشييد على إنشاء الأصول الثابتة وتجديدها وإصلاحها ، وتكون هذه الأصول في شكل مبان وتحسينات ذات طبيعة هندسية يتم إدخالها على الأراضي وغير ذلك من الانشاءات الهندسية مثل الطرق والكباري والسدود ، ويشمل أيضا أعمال التركيب والتجميع ذات الصلة ، وتدرج ضمن بند التشييد أيضا السلع والخدمات التي تشتريها المؤسسات القائمة بأعمال البناء من الإقتصاد الكائن فيه الموقع الذي تجري فيه اعمال البناء ، وتنقسم خدمات البناء إلى خدمات بناء بالخارج وخدمات بناء في الإقتصاد القائم بإعداد البيانات .

6- خدمات التأمين ومعاشات التقاعد

يشتمل بند خدمات التأمين على الخدمات التأمينية التي تقدمها مؤسسات التأمين المقيمة إلى المؤسسات غير المقيمة والعكس ، ويشمل هذا البند خدمات التأمين على الشحن (على السلع

المصدرة والمستوردة) وغير ذلك من خدمات التأمين المباشر (بما في ذلك التأمين على الحياة وغيره من أنواع التأمين الأخرى) ، وخدمات إعادة التأمين .

7- الخدمات المالية

يشتمل بند الخدمات المالية (عدا الخدمات المرتبطة بمؤسسات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية) على خدمات الوساطة المالية والخدمات المساعدة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين ، ويندرج تحت هذا البند العمولات و الرسوم المتعلقة بخطابات الاعتماد وخطوط الإئتمان وخدمات التأجير المالي ، معاملات الصرف الأجنبي ، الخدمات الائتمانية للمستهلكين ، خدمات رجال الأعمال ، خدمات السمسرة ، خدمات الضمان ومختلف ترتيبات وأدوات التحوط من تقلبات الأسعار وما إلى ذلك . أما الخدمات المساعدة فتشمل الخدمات المتعلقة بمجالات تشغيل وتنظيم الأسواق المالية وخدمات حفظ الأوراق المالية وما شابه ذلك .

8- رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر

يتضمن هذا البند رسوم استخدام الحقوق الحصرية (مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية ، وحقوق التأليف ، والعمليات والتصميمات الصناعية بما فيها الاسرار التجارية وحقوق الامتياز) و الرسوم المدفوعة مقابل تراخيص استنساخ و/أو توزيع الملكية الفكرية المتضمنة في المنتجات الاصلية والنماذج الاولية (مثل حقوق التأليف الخاصة بالكتب والمخطوطات وبرامج الكمبيوتر وأعمال السينماتوغرافيا والتسجيلات الصوتية) حقوق العروض وبرامج التلفزيون المداعة على الهواء مباشرة والبرامج المنقولة عبر الكابلات التلفزيونية والاداعة عبر الاقمار الصناعية .

9- خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات

أ / خدمات الاتصالات

تشمل هذه الخدمات إداعة أو نشر المعلومات الصوتية أو المرئية أو البيانات أو غير ذلك اي معلومات عن طريق الهاتف والتلكس والتلغراف ، وبرامج الراديو والتلفزيون المنقولة عبر الكابلات والاقمار الصناعية والبريد الالكتروني والفكس، وتتضمن خدمات الاتصالات المتنقلة وخدمات الربط بخطوط الانترنت الرئيسية .

ب / خدمات الكمبيوتر

تتضمن خدمات الكمبيوتر ذات الصلة بمعدات وبرامج الكمبيوتر وخدمات معالجة البيانات ، وتشتمل خدمات الكمبيوتر على :

- مبيعات برامج الكمبيوتر المعدة حسب الطلب وترخيص الاستخدام الخاصة بها .
- تصميم برامج الكمبيوتر بناء على طلب مستخدمين معينين ، بما في ذلك نظم التشغيل وانتاجها وتقديمها وتوثيقها .
- برامج الكمبيوتر الجاهزة (المنتجة بكميات كبيرة) التي تم الحصول عليها إما بطريقة التحميل أو بأي وسيلة الكترونية أخرى .
- الترخيص باستخدام برامج الكمبيوتر الجاهزة (المنتجة بكميات كبيرة) المحفوظة على وسائل تخزين، مثل الاقراص المرنة أو الاقراص المدمجة ، مقابل دفع رسوم.
- المبيعات والمشتريات من المنتجات الاصلية وحقوق ملكية نظم وتطبيقات برامج الكمبيوتر.
- خدمات الاستشارة والتنفيذ المتعلقة بمعدات وبرامج الكمبيوتر.
- تركيب معدات وبرامج الكمبيوتر بما في ذلك تركيب أجهزة الكمبيوتر الرئيسية ووحدات الكمبيوتر المركزية .
- صيانة وإصلاح أجهزة الكمبيوتر والمعدات الفرعية المتصلة بها .
- خدمات استرجاع البيانات وخدمات تحليل النظم الجاهزة للاستخدام وتصاميمها وبرمجتها وخدمات صيانة النظم وخدمات الدعم الاخرى .
- خدمات معالجة البيانات ، خدمات استضافة صفحات الانترنت وتوفير التطبيقات ، تطبيقات العملاء وإدارة مرافق الكمبيوتر .

10- خدمات الاعمال الاخرى

يشتمل بند خدمات الاعمال الاخرى على خدمات البحوث والتطوير ، الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الادارية ، الخدمات الفنية والخدمات المرتبطة بالتجارة وخدمات الاعمال الاخرى ، معالجة النفايات وإزالة التلوث والخدمات الزراعية وخدمات التعدين والتأجير التشغيلي.

11- الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية

يشتمل بند الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين على ما يلي :

- الخدمات المرتبطة بوسائل سمعية وبصرية، المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين ، وتتضمن الخدمات المرتبطة بالإنتاج السينمائي المسجل على أشرطة الأفلام أو الفيديو وبرامج الراديو والتلفزيون والتسجيلات الموسيقية (ومن أمثلة هذه الخدمات المبالغ والأجور التي يتلقاها الممثلون والمنتجون ومن على شاكلتهم نظير الإنتاج وحقوق التوزيع المباعة لوسائل الإعلام) .

- الخدمات الثقافية الأخرى وتشمل الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى كتلك المرتبطة بالمكتبات والمتاحف وغير ذلك من الأنشطة الثقافية والرياضية ذات الصلة.

11- السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر

تشمل فئة الخدمات الحكومية غير المدرجة في أماكن أخرى على كل الخدمات المرتبطة بقطاعات حكومية أو منظمات دولية أو اقليمية غير المبوبة تحت بنود أخرى (مثال ذلك مصروفات السفارات والقنصليات والقواعد العسكرية) .

ب- حساب الدخل الاولي

يبين حساب الدخل الاولي تدفقات الدخل الاولي فيما بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير مقيمة ، ويشتمل على ما يلي:

1- تعويضات العاملين

يشتمل بند تعويضات العاملين على الأجور والرواتب والمزايا الأخرى النقدية والعينية لعمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العمال غير المقيمين مثل : (العمال المحليين العاملين في السفارات) .

2- دخل الإستثمار

يشتمل بند دخل الإستثمار على متحصلات الدخل المرتبطة بحيازات المقيمين لأصول مالية خارجية ومدفوعاتهم المرتبطة بخصوم تجاه غير المقيمين ، ويتكون دخل الإستثمار من أنواع الدخل المستمدة من أنشطة الإستثمار المباشر واستثمارات الحافطة واستثمارات

أخرى، وينقسم عنصر الإستثمار المباشر إلى دخل حقوق الملكية وأسهم صناديق الإستثمار وتوزيعات الأرباح والمسحوبات من دخل أشباه الشركات ، والعائدات المعاد استثمارها ، والدخل من الدين (الفوائد). ويتفرع دخل إستثمارات الحافضة إلى الدخل من حقوق الملكية وأسهم صناديق الإستثمار ودخل الإستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الإستثمار والأرباح المعاد استثمارها من أسهم صناديق الإستثمار الدخل من الدين (فوائد) ، ويشمل الدخل من إستثمارات أخرى الفوائد المكتسبة من أنواع أخرى من رأس المال (قروض وما شابه ذلك) ، كما يشمل من حيث المبدأ الدخل المحتسب أو المقدر للأسر من صافي حقوق ملكيتها في إحتياطيات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية .

ج- حساب الدخل الثانوي

يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين ، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصاديات ، وتنقسم الى تحويلات شخصية وتحويلات جارية أخرى.

وتشمل التحويلات الشخصية جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تمنحها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها ، كذلك تعتبر تحويلات العاملين في الخارج تحويلات جارية يرسلها العاملون الى مقيمين في اقتصاد آخر .

اما التحويلات الجارية الأخرى فتشمل الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما ، المساعدات الاجتماعية ، المزايا الاجتماعية، صافي أقساط التأمين على غير الحياة والضمانات الموحدة، مطالبات التأمين على الحياة والمطالبات المشمولة بالضمانات الموحدة والتحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي والتحويلات الجارية الممنوحة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية .

ثانياً : الحساب الرأسمالي :-

أ – المفاهيم ونطاق التغطية :

يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين ، ويعني ذلك أنه يسجل عمليات اقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها ، مثل بيع الأراضي الى السفارات وبيع

عقود الايجار والتراخيص ، وكذلك التحويلات الرأسمالية ، اي قيام أحد الاطراف بتوفير موارد للاغراض الرأسمالية دون حصوله في المقابل على أي قيمة اقتصادية كعائد مباشر ويبين ميزان الحساب الرأسمالي مجموع القيود الدائنة ناقصا القيود المدينة للتحويلات الرأسمالية والاصول غير المنتجة غير المالية ، وإضافة إلى ذلك يمكن أن يظهر مجموع ميزاني الحسابين الجاري والرأسمالي كبنء موازن ، ويطلق على البند الموازن صافي الاقراض (+) صافي الاقتراض (-) من الحسابين الرأسمالي والجاري ، وهذا المجموع يساوي أيضا من الناحية المفاهيمية صافي الاقراض (+) / صافي الاقتراض (-) من الحساب المالي ، بالرغم من انهما يتساويان من الناحية المفاهيمية ، فقد يختلفان من الناحية العملية ، فالحسابان الجاري و الرأسمالي يبينان المعاملات غير المالية ويتسبب رصيدهما في صافي إقراض أو صافي اقتراض ، بينما يبين الحساب المالي كيفية تمويل صافي الاقراض أو الاقتراض .

ويستخدم مصطلح الحساب الرأسمالي في هذا الدليل كي يكون متسق مع نظام الحسابات القومية الذي يميز بين المعاملات الرأسمالية والمالية ، ويبين الحساب الرأسمالي في نظام الحسابات القومية التكوين الرأسمالي للمجموعة الكاملة من الاصول المنتجة وغير المنتجة ، ولا تبين الاجزاء المقابلة في الحسابات الدولية الا المعاملات في الاصول غير المنتجة غير المالية وتدرج المعاملات في الاصول المنتجة في حساب السلع والخدمات . ويسجل اقتناء الاصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها في وقت تغير الملكية ، ويقيد اقتناء الاصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها والتحويلات الرأسمالية مستحقة القبض ومستحقة الدفع ضمن بنود منفصلة على اساس إجمالي وليس على اساس صافي .

ب- اقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها :

وتتألف الاصول غير المنتجة غير المالية مما يلي :

1- الموارد الطبيعية

وتشمل الاراضي ، حقوق التعدين ، حقوق الحراة ، المياه ، حقوق الصيد ، المجال الجوي ، والطيف الكهرو مغناطيسي .

2- عقود الايجار والتراخيص

ويشمل بند عقود الايجار والتراخيص تلك العقود المعترف بها كأصول اقتصادية وهذه الاصول هي من صنع المجتمع ونظامه القانوني ، ويطلق عليها في بعض الاحيان اسم الاصول غير الملموسة . ومن أمثلتها عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول، وتراخيص استخدام الموارد الطبيعية التي لا تسجل كملكية خالصة لهذه الموارد ، وتراخيص القيام بأنشطة معينة (بما في ذلك بعض التراخيص الحكومية) ، وتسجل المعاملات في هذه الاصول في الحساب الرأسمالي ، بينما لا تسجل حيازات هذه الاصول في وضع الاستثمار الدولي لعدم وجود خصوم مقابلة لها .

يمكن نقل ملكية عقد التأجير التشغيلي القابل للتداول أو تأجيره من الباطن ، ولا يمكن أن يعامل كأصل إلا إذا نص العقد على سعر محدد مسبق لاستخدام أصل ما يختلف عن السعر الذي كان يمكن تأجير الأصل به في الوقت الحالي . وقد تغطي هذه العقود العقارات والاقامة بنظام المشاركة بالوقت والمعدات والاصول المنتجة الاخرى ، وتسجل تدفقات أصول عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول في الحساب الرأسمالي عندما يقوم المستأجر ببيع الحق . وبعض عقود الايجار والتراخيص لاتعد أصولا غير منتجة غير مالية ، وبالتالي لا تدرج في الحساب الرأسمالي ومن أمثلتها ما يلي :

- إذا ما تم منح حق استخدام أرض أو مورد طبيعي آخر لأمد قصير مع عدم قابلية تحويل هذا الحق ، تبوب المبالغ مستحقة الدفع ضمن الربيع .
- إذا منحت حكومة ترخيصا للقيام بنشاط ما، لايتعلق بملكيتها لأصل أساسي أو خدمي وكان الترخيص لا يتفق وتعريف الاصل الاقتصادي تقيد هذه المعاملة ضمن الضرائب، ومثال ذلك عندما تصدر حكومة ما عددا محدود من تراخيص ممارسة القمار .
- إذا تم منح حق امتلاك منتجات الملكية الفكرية كالبحوث والتطوير وبرامج وقواعد بيانات الحاسب الآلي ، والاعمال الترفيهية والادبية والفنية ، تقيد هذه المعاملات ضمن الخدمات .

3- الأصول التسويقية (الشهرة)

تتألف الأصول التسويقية من بنود مثل الاسم التجاري ، والعلامات التجارية والشعارات واسم الناطق الإلكتروني ، وعند بيع الأصول التسويقية بصورة منفصلة عن الكيان الذي يمتلكها ، فإنها تقيد ضمن أقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها .

وتقيد أسماء البطاقات الإلكترونية على شبكة الانترنت ضمن الأصول التسويقية في بعض الحالات ، إلا أن رسوم التسجيل العادية مستحقة الدفع الى الجهات المختصة بالبطاقات الإلكترونية تمثل خدمة لأن الرسوم تكون مقابل عمل يؤدي .

أذا شملت القيمة المدفوعة مقابل الحصول على اسم النطاق الإلكتروني علاوة بسبب ندرته يعتبر بمثابة ترخيص ويدرج ضمن الأصول التسويقية . وبالمثل ، يعد رسم تصميم شعار جديد خدمة تجارية ، بينما يدرج المبلغ المدفوع لاقتناء شعار موجود ضمن الأصول التسويقية .

ج- التحويلات الرأسمالية :

تعد التحويلات الرأسمالية هي التحويلات التي تنتقل فيها ملكية اصل من طرف إلى آخر أو التي تلزم أحد الطرفين أو كليهما باقتناء أصل أو التصرف فيه ، أو تنازل دائن ما عن الخصم المستحق له ، وتشمل التحويلات الرأسمالية أيضا التحويلات النقدية التي لا تنطوي على التصرف في أصول غير نقدية أو اقتنائها .

1-الاعفاء من الدين :

الاعفاء من الدين هو الالغاء الطوعي للدين كلياً او جزئياً بموجب اتفاق تعاقدى بين دائن ومدين ونتيجة الاعفاء من الدين ، يلغى الترتيب التعاقدى أو يسقط كل المبلغ الاصلي القائم أو جزء منه ، بما في ذلك متأخرات الفائدة (مدفوعات الفائدة التي استحققت في الماضي) ولا ينشأ الاعفاء من الدين نتيجة إلغاء مدفوعات فائدة مستقبلية لم تستحق بعد .

ويختلف الاعفاء من الدين عن شطب الدين ويعامل باعتباره معاملة تحويل رأسمالي وعلى عكس شطب الدين ، ينشأ الاعفاء من الدين نتيجة اتفاق بين اطراف الدين والهدف منه تحويل منفعة وليس اعترافاً من جانب الدائن وحده بعدم إمكانية تحصيل المبلغ .

2-مطالبات التأمين على غير الحياة :

تبوب مطالبات التأمين على غير الحياء عادة ضمن التحويلات الجارية ، وبالنسبة للمطالبات الكبيرة للغاية كالمطالبات عقب كارثة يمكن قيد جزء من المطالبات كتحويلات رأسمالية وليس كتحويلات جارية كما يحدث في الاحوال العادية .

3-المنح الاستثمارية :

تتألف المنح الاستثمارية من تحويلات رأسمالية نقدية او عينية تقدمها الحكومات أو المنظمات الدولية إلى وحدات مؤسسية أخرى لتمويل تكاليف اقتنائها لاصول ثابتة كليا أو جزئيا . وقد يكون متلقو المنح الاستثمارية حكومات او كيانات أخرى ، ويلتزم متلقو المنح الاستثمارية باستخدام المنح التي يتلقونها نقدا في أغراض إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وغالبا ما يتم ربط هذه المنح بمشاريع استثمارية محددة كمشاريع البناء الكبرى .

وعلى عكس المنح الاستثمارية قد تقوم حكومة أجنبية أيضا بتمويل مشروع استثماري باعتبارها مستثمر مباشر وفي هذه الحالة يبوب المبلغ المستثمر ضمن حصص الملكية في مؤسسة استثمار مباشر ، وتختلف حصة الإستثمار المباشر عن مشروع يمول بتحويل رأسمالي في أن المستثمر المباشر يمتلك قوة تصويتية في المؤسسة ويحق له الحصول على منافع مستقبلية ، كتوزيعات الأرباح أو حق بيع الأصول .

وإذا استمر المشروع الاستثماري فترة زمنية طويلة فقد تدفع المنحة الاستثمارية النقدية على أقساط ويظل تبويب مدفوعات الأقساط ضمن التحويلات الرأسمالية ، حتى وإن قيدت في سلسلة متتالية من الفترات المحاسبية المختلفة . وتشمل المنح الاستثمارية العينية تحويلات على هيئة معدات نقل ، آلات ، ومعدات أخرى تقدمها الحكومات إلى وحدات غير مقيمة .

4 - الضرائب :

تتكون الضرائب الرأسمالية من ضرائب تفرض على فترات غير منتظمة وغير متكررة على قيم الاصول أو صافي القيمة المملوكة لوحدات مؤسسية أو على قيم الاصول التي تنتقل ملكيتها فيما بين وحدات مؤسسية نتيجة لارث او هبات متبادلة في حياة الواهب والموهوب له.

وتشمل الضرائب الآتية :

(1) - الضرائب المفروضة على رأس المال : تتكون هذه الضرائب من ضرائب على قيم الاصول أو صافي القيمة المملوكة لوحدة مؤسسية تفرض على فترات زمنية غير منتظمة

(2) - الضرائب على التحويلات الرأسمالية تتكون هذه التحويلات من ضرائب تفرض على قيم الاصول التي تنتقل ملكيتها فيما بين وحدات مؤسسية ، وتتكون من ضرائب الارث (ضرائب التركات) والضرائب على الهدايا بما في ذلك ضرائب على هدايا يتبادلها أفراد أحياء من نفس الأسرة بغرض تجنب دفع ضرائب الارث أو تخفيضها الى أدنى حد ممكن وهذه الضرائب لا تشمل الضرائب على مبيعات الاصول .

5- التحويلات الرأسمالية الأخرى :

تدرج المدفوعات الكبيرة غير المتكررة المقدمة تعويضاً عن تلف كبير أو إصابات خطيرة غير مغطاة بوثائق تأمين ضمن التحويلات الرأسمالية . وتشمل التحويلات الرأسمالية الهبات الكبيرة والتركات بما في ذلك المقدمة إلى مؤسسات غير هادفة للربح وقد تتم هذه التحويلات الرأسمالية بموجب وصايا أو أثناء حياة المانح . وتشمل التحويلات الرأسمالية المنح الكبيرة للغاية التي تقدمها أسر معيشية أو مؤسسات إلى مؤسسات غير هادفة للربح لتمويل إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، مثل الهبات المقدمة إلى الجامعات لتغطية تكاليف بناء سكن جديد داخل الحرم الجامعي ومكتبات ومختبرات . وتعد المساهمة في رأسمال منظمة دولية أو مؤسسة غير هادفة للربح تحويلاً رأسمالياً إذا لم ينشأ عنها حصول مقدم المساهمة على حصص ملكية . ويمكن قيد التحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية كبند منفصل عندما تكون قيمتها كبيرة وتدرج ضمن البند التكميلي الخاص بالتحويلات الشخصية من العاملين في الخارج .

ثالثاً : الحساب المالي :-

أ - المفاهيم ونطاق التغطية :

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين ، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية والقطاعات والادوات واجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية .

وتكون القيود المدرجة في الحساب المالي قيود مقابلة لقيود السلع أو الخدمات أو الدخل أو الحساب الرأسمالي أو قيود الحساب المالي الأخرى، فعلى سبيل المثال يكون القيد المقابل لصادرات السلع عادة زيادة في الأصول المالية ، كالعملة والودائع أو الائتمان التجاري وفي المقابل قد تنطوي معاملة ما على قيدين في الحساب المالي حيث يمكن مبادلة سند بعملة وودائع .

ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الاقراض / صافي الاقتراض . وصافي الاقراض يعني أن الاقتصاد يقدم أموالاً إلى العالم الخارجي ، أخذاً في الحسبان اقتناء الأصول المالية والتصرف فيها وتحمل الخصوم وسدادها ، أما صافي الاقتراض فيعني العكس، ورغم استخدام مصطلحات متعلقة بالاقراض ، فإن رصيد صافي الاقراض / صافي الاقتراض يأخذ في الحسبان حصص الملكية ، المشتقات المالية والذهب النقدي ، الى جانب أدوات الدين . كذلك يشمل صافي الاقراض انخفاض الخصوم كما يشمل صافي الاقتراض انخفاض الأصول ، ويمكن استخلاص صافي الاقراض / صافي الاقتراض إما من مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي أو من رصيد الحساب المالي .

القيد على اساس صافي

يعني القيد على اساس صافي في الحساب المالي عمليات تجميع يتم بواسطتها ترصيد كل القيود المدينة الخاصة بأصل معين أو خصم معين مقابل كل القيود الدائنة الخاصة بنفس نوع الأصل أو نفس نوع الخصم .

توقيت التسجيل والتقييم

المعاملات المتعلقة بالأصول المالية تسجل عند تغير الملكية الاقتصادية وتسجل معاملات الحساب المالي بوجه عام بالقيمة السوقية .

ب - الاستثمار المباشر :

الاستثمار المباشر هو فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر . وتنشأ علاقة الاستثمار المباشر عندما يقوم مستثمر مقيم في أحد الاقتصادات باستثمار يمنحه السيطرة أو درجة كبيرة من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر .

وتنشأ علاقات الاستثمار المباشر ذي الملكية المباشرة عندما يمتلك مستثمر مباشر بصورة مباشرة حقوق ملكية تؤهله للحصول على نسبة 10% أو أكثر من القوة التصويتية في مؤسسة الاستثمار المباشر وبالنسبة لعلاقة مؤسسة الاستثمار المباشر مع المستثمر المباشر فأن مؤسسة الاستثمار المباشر تكون إما مؤسسة تابعة أو مؤسسة مرتبطة .

من أنواع الاستثمار المباشر (أ) استثمارات مستثمر مباشر في مؤسسة الاستثمار المباشر التابعة له ، (ب) الاستثمار العكسي الذي تقوم به مؤسسة استثمار مباشر في مستثمرها المباشر صاحب الملكية المباشرة أو غير المباشرة (ج) الاستثمار بين المؤسسات الزميلة المقيمة وغير المقيمة .

وينشأ الاستثمار العكسي عندما تقوم مؤسسة استثمار مباشر بإقراض الأموال أو أقتناء حصص الملكية في مستثمرها المباشر صاحب الملكية المباشرة أو غير المباشرة شريطة عدم امتلاكها حصص ملكية تشكل 10% أو أكثر من مجموع القوة التصويتية في هذا المستثمر المباشر .

ج - استثمار الحافطة :

يعرف استثمار الحافطة بأنه المعاملات والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية عدا تلك المتضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية .

فمحفظة الأوراق المالية هي أدوات دين وحصص ملكية لها السمة المميزة لقابلية التداول ، أي أن ملكيتها القانونية يمكن أن تنتقل بسهولة من وحدة إلى أخرى بالتسليم أو التظهير . وتعد قابلية تداول الأوراق المالية طريقة لتيسير تداولها ، مما يتيح حيازتها لدى مختلف الأطراف على مدار عمرها . وتتيح قابلية التداول في الأوراق المالية الفرصة للمستثمرين لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة .

وتدرج في استثمارات الحافظة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (أي تلك الصادرة عن صناديق الاستثمار) المثبتة بأوراق مالية والتي ليست بمثابة أصول إحتياطية أو استثمارات مباشرة .

ولا تدرج في استثمار الحافظة حصص الملكية التي لا تأخذ شكل أوراق (على سبيل المثال في الشركات غير المساهمة) انما تدرج تحت بند الاستثمار المباشر أو استثمارات أخرى وحصص الملكية في ترتيبات الإقامة بنظام المشاركة بالوقت والمثبتة بأوراق مالية عادة ما تدرج في استثمار الحافظة (رغم أن الحيازات التي تمنح 10% أو أكثر من القوة التصويتية تعامل كاستثمار مباشر وتفيد الحيازات التي لا تأخذ شكل أوراق مالية وغير مدرجة في الاستثمار المباشر ضمن بند استثمارات أخرى) .

ويمكن عرض استثمارات الحافظة حسب الاداة ، أو أجل الاستحقاق الاصلي أو التبرقي أو حسب القطاع المؤسسي .

- إعادة استثمار الارباح في صناديق الاستثمار

تحتسب الارباح غير الوزعة لاستثمار الحافظة في صناديق الاستثمار باعتبارها مستحقة الدفع للمالكين ثم باعتبار إعادة استثمارها في الصندوق ، وقيد الحساب المالي الخاص بإعادة استثمار الارباح هو القيد المقابل لارباح صناديق الاستثمار المعاد استثمارها في بند حساب الدخل الاولي .

- السندات القابلة للتحويل:

القروض القابلة للتداول من مالك الى آخر يعدل تبويبها من قروض الى سندات دين في ظروف معينة ولاجراء هذا التعديل في التبويب ينبغي وجود دليل على تداول هذه القروض في السوق الثانوي ، بما في ذلك وجود صانعي السوق ، وتواتر تسعير الاداة كما يستدل عليه من الفروق بين سعري الشراء والبيع .

- فسخ الدين :

يتيح فسخ الدين للمدين (الذي تكون ديونه في شكل سندات دين و قروض) استبعاد خصوم معينة من الميزانية العمومية بأن يخصص بشكل غير قابل للإلغاء أصولا مساوية في قيمتها للخصوم .

ويمكن تنفيذ الفسخ (1) بوضع الاصول والخصوم المقترنة في حساب استثنائي داخل الوحدة المؤسسية المعينة، أو (2) بتحويل الاصول والخصوم الى وحدة مؤسسية أخرى . في الحالة الاولى لا تقيد اي معاملات تتعلق بالفسخ ولا ينبغي استبعاد الاصول والخصوم من الميزانية العمومية للوحدة . وفي الحالة الثانية تقيد المعاملات التي تحولت بموجبها الاصول والخصوم الى الوحدة الاحصائية الثانية في الحساب المالي للاقتصادات المعينة . شريطة أن تكون الودعتان مقيمتان في اقتصادين مختلفتين .

- إعادة شراء الأسهم والديون :

إذا اشترت شركة ما أسهمها تبوب المعاملة باعتبارها تخفيض في خصوم حصص الملكية ، وليس اقتناء لأصل ، ونظراً لأن الشركة لا يمكنها الحصول على مطالبة على نفسها يعتبر الخصم منقضيًا حتى إذا لم تلغ الأسهم وبالمثل يعامل شراء سندات الدين من جانب جهة إصداره باعتباره استرداد للدين .

- أسهم المنحة :

تقوم الشركات أحياناً بإعادة هيكلة أسهمها وقد تقدم للمساهمين عدداً من الأسهم الجديدة مقابل كل سهم سبق حيازته وقد تسمى هذه العملية تجزئة الأسهم أو إصدار أسهم المنحة ، وعلى عكس ما يحدث عند إصدار أسهم جديدة مقابل أموال إضافية ، لا تقدم في هذه الحالات أي موارد جديدة ولا تسجل أي معاملات .

د- المشتقات المالية (عادات الاحتياطات) و خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين :

المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين هي أصول وخصوم مالية لها نفس عناصر المخاطر .

1- المشتقات المالية :

عقد المشتقات المالية هو أداة مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر أو سلعة أساسية محددة أخرى ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة (كمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأسهم والسلع الأساسية ومخاطر الائتمان) في الأسواق المالية

ويمكن تداول المخاطر المتضمنة في عقد المشتقات المالية إما بالمتاجرة في العقد ذاته ، كما في حالة عقود الخيار أو بإنشاء عقد جديد له خصائص مخاطر تعادل بشكل تعويضي المخاطر التي ينطوي عليها العقد القائم .

وهناك نوعان رئيسيان من المشتقات المالية هما عقود الخيار والعقود من النوع الاجل .

أ- عقود الخيار :

في عقد الخيار يحصل المشتري من البائع على حق شراء أو بيع (إذا كان عقد الخيار للشراء أو للبيع) على سعر تنفيذ معين في تاريخ محدد أو قبل تاريخ محدد . ويدفع مشتري عقد الخيار علاوة لمحرر عقد الخيار ، وفي مقابل ذلك يحصل المشتري على حق شراء (خيار الشراء) أو بيع (خيار البيع) بند اساسي محدد (عيني أو مالي) بسعر تعاقدى متفق عليه (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد أو قبل التاريخ المحدد ، دون ان يترتب عليه التزام في حالة الشراء أو البيع .

ب- العقود من النوع الاجل :

العقود من النوع الاجل (العقود الآجلة) هي عقود غير مشروطة يتفق بموجبها طرفان على تبادل كمية محددة من بند أساسي (عيني أو مالي) بسعر تعاقدى متفق عليه (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد وتشمل هذه العقود العقود المستقبلية وهذا النوع من العقود يجري تداوله في الاسواق المنظمة وتعمل السوق على تيسير تداول هذه العقود عن طريق تحديد الشروط النمطية للعقد . وعند إبرام عقد من النوع الآجل يتم تبادل مخاطر ذات قيمة سوقية متساوية لذا تكون قيمة العقد عند الإبرام صفراً ، ومع تغير سعر البند الاساسي تتغير القيمة السوقية رغم انه يمكن إعادتها للصفر بعمل تسوية دورية طوال مدة العقد الاجل .

2- خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين :

خيارات الاكتتاب الممنوحة لموظفين هي عقود خيار شراء أسهم شركة ما تقدم لموظفي الشركة كشكل من أشكال التعويض ، وفي قليل من الحالات التي تكون فيها الشركة التي تصدر عقد الخيار مقيمة في اقتصاد يختلف عن اقتصاد إقامة الموظفين (كأن يكون رب العمل فرعاً أو شركة تابعة للشركة التي تقدم عقود الخيار) وتسعر خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين بنفس الطريقة التي تسعر بها المشتقات المالية ، ولكنها ذات طبيعة مختلفة لاشتغالها على ترتيبات تتعلق بتاريخ منح الخيار وتاريخ استحقاق ممارسته ، كما أن غرضها مختلف (أي تحفيز الموظفين على المساهمة في

زيادة قيمة الشركة وليس تداول المخاطر) ، وإذا أمكن تداول خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين في الاسواق المالية بدون قيود ، فإنها تبوب ضمن المشتقات المالية .

هاء- الاستثمارات الأخرى :

الاستثمارات الأخرى هي فئة متبقية تشمل المراكز والمعاملات المالية عدا المدرجة في الاستثمار المباشر أو استثمارات الحافظة أو المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين والاصول الاحتياطية وإذا لم تكن فئات الاصول والخصوم التالية غير مدرجة في الاستثمار المباشر أو الاصول الاحتياطيات فإن الاستثمارات الاخرى ما يلي :

- حصص الملكية الاخرى
- العملة والودائع
- القروض (بما في ذلك استخدام ائتمان الصندوق والقروض المقدمة من الصندوق)
- الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة ومستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري
- الائتمان التجاري والسلف
- الحسابات الاخرى مستحقة القبض / الدفع
- مخصصات حقوق السحب الخاصة (حيازات حقوق السحب الخاصة تدرج في الاصول الاحتياطية)

واو : الإحتياطيات والبنود المتعلقة بها :-

الاصول الاحتياطية هي الاصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة ولابد ان تكون الاصول الاحتياطية أصولا بالعملة الاجنبية وأصولا موجودة بالفعل ويستند مفهوم الأصول الاحتياطية إلى مفهوم السيطرة وإتاحة الاستخدام بالنسبة للسلطات النقدية. وتتألف السلطات النقدية من البنك المركزي ، ووفقا لمفهوم الإقامة لابد ان تكون الاصول الاحتياطية عدا سبائك الذهب ، مطالبات على غير المقيمين ، فمطالبات السلطات بالعملة الاجنبية على المقيمين بما في ذلك المطالبات على البنوك المقيمة لاتعتبر اصولا احتياطية . لابد أن تكون الاصول الاحتياطية متاحة بسهولة بصورة غير مشروطة الى أقصى حد ممكن ويكون الاصل

الاحتياطي سائلا حيث يمكن شراؤه وبيعه وتصفيته بالنقد الاجنبي (نقدا) بالحد الادنى من التكلفة وفي أقل وقت ممكن وبدون التأثير في قيمة الاصل بغير داع ويشير هذا المفهوم الى الاصول غير القابلة للتداول كالودائع تحت الطلب ، والاصول القابلة للتداول كالاوراق المالية المتاحة لها بائعون ومشتررون لديهم الرغبة في تداولها وينبغي أن تكون الاحتياطيات ذات جودة عالية حتى تكون متاحة بسهولة للسلطات لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات .

وتتألف الاصول الاحتياطية من الذهب النقدي وحيازات حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي لذي صندوق النقد الدولي والعملة والودائع بالنقد الاجنبي و الاوراق المالية والمطالبات الاخرى (القروض والادوات المالية الاخرى) .

ملخص لوضع ميزان المدفوعات لعام 2014

تشير البيانات الأولية لعام 2014 بأن الوضع العام لميزان مدفوعات ليبيا قد تأثر للعام الثاني على التوالي بانخفاض الإيرادات النفطية خلال العام فالنفط يمثل السلعة التصديرية الأولى والوحيدة لليبيا، ويمثل نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي، وكذلك من حجم الإيرادات وقد ساهمت عدة عوامل في هذا الانخفاض منها ما هو داخلي تمثل في حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني لليبيا أدى لقفل مواني التصدير بسبب الاعتصامات المتكررة الأمر الذي ترتب عنه إيقاف الإنتاج بالحقول النفطية خلال عام 2014 حيث أدت الاحتجاجات في قطاع النفط الليبي والتي شملت الموانئ وحقول النفط الكبيرة في انخفاض الإنتاج النفطي إلى ما دون 480 ألف برميل في اليوم بسبب توقف عمليات الإنتاج والتصدير في موانئ الزويتينة والسدره ووراس لانوف وحقول الشرارة والفيل والحمادة ومنها ما هو خارجي تمثل في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد أثار تراجع الأسعار تأويلات كثيرة للأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر برميل النفط خلال الأشهر الأخيرة بمعدلات غير مسبقة من الانخفاض خلال السنوات الأربع الماضية، وتحديداً منذ يونيو عام 2010، حيث انخفض سعر البرميل «مزيج برنت» خلال تعاملات نهاية العام إلى ما دون مستوى 85 دولاراً للبرميل بانخفاض تخطى حاجز الـ «20 دولار» للبرميل الواحد مقارنة بالأسعار في بداية العام التي تخطت حاجز الـ «115 دولار» للبرميل، ويعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى " أساسيات السوق " متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب فضلاً عن قوة العملة الأمريكية الدولار وتأثير المضاربين من أصحاب الأموال الذي تؤثر عمليات البيع التي يقوم بها وفق العقود الآجلة، على أداء أسعار النفط صعوداً وهبوطاً، ولكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية الهدف منه الضغط على بعض الدول المناوئة لاهدات عجز في ميزانيتها. الا ان اغلب التحليلات تربط فيه انحدار سعر النفط الخام ووفرة المعروض في اسواق النفط ولاسيما من خارج الدول المصدرة للنفط " الاوبك " وتحديدا

ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي ان وفرة الامدادات اسهمت في انخفاض الاسعار بـ 60% من الانخفاض المطرد للاسعار .

ومن أبرز تجليات تأثير الهبوط الشديد لأسعار النفط على ليبيا تراجع إيراداتها النفطية وانعكاس ذلك على احتياطياتها، وبالتالي على حجم الإنفاق العام، مما انعكس على انخفاض احتياطيات النقد الاجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 30.8 مليار دينار وقد ساهم في هذا الانخفاض بشكل مباشر قيام المصرف بتغطية الالتزامات والواردات بالنقد الاجنبي خلال الفترة وكذلك تمويل بعض النفقات العامة للدولة التي ترتبط باستعمالات النقد الاجنبي .

وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود المدفوعات لعام 2014 :

الحساب الجاري :

أظهرت البيانات الأولية للتدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2014 حدوث عجزاً في الحساب الجاري بلغ 28.7 مليار دينار ، بسبب العجز في الميزان التجاري الذي بلغ 18.0 مليار دينار مقابل فائض بلغ 15.2 مليار دينار في عام 2013 وانخفاض العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 15.2 مليار دينار في عام 2013 الى 10.7 مليار دينار في عام 2014.

1- الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري لعام 2014 عجزاً بلغ 18.0 مليار دينار مقابل فائض بلغ 15.2 مليار دولار في عام 2013 نتيجة انخفاض قيمة الصادرات السلعية من 58.4 مليار دينار في عام 2013 إلى 24.5 مليار دينار في عام 2014، وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية من نحو 56.4 مليار دينار في عام 2013 إلى 23.0 مليار دينار في عام 2014، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية 42.5 مليار دينار عام 2014 مقابل 43.2 مليار دينار عام 2013.

2- العمليات غير المنظورة :

اظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) انخفاض العجز من 15.2 مليار دينار عام 2013 الى عجز قدره 10.7 مليار دينار عام 2014، ويعزى هذا لانخفاض العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 10.1 مليار دينار في عام 2014 مقابل 10.5 مليار دينار عام 2013، وإلى انخفاض عجز حساب التحويلات الجارية من 4.1 مليار دينار عام 2013، الى عجز 1.4 مليار دينار عام 2014، في حين حقق حساب الدخل فائض بلغ 740.7 مليون دينار عام 2014.

الحساب الرأسمالي والمالي :

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2014 إلى حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 534.7 مليون دينار ، مقابل تدفقات بلغت 5.6 مليارات دينار في عام 2013، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الإئتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

ميزان المدفوعات لسنة 2014

"مليون دينار"

البند	2014	Items
1-الحساب الجاري	-24172.3	1-CURRENT ACCOUNT
- دائن	26972.6	- Credit
- مدين	51144.9	- Debit
ا-السلع والخدمات	-23489.4	A-Goods and services
- دائن	24611.6	- Credit
- مدين	48100.9	- Debit
1- السلع	-14120.7	1-Goods
- دائن	24511.0	- Credit
- مدين	38631.7	- Debit
ا-البضاعة العامة	-14120.7	a-General merchandise
- دائن	24511.0	-Credit
- مدين	38631.7	-Debit
ب- السلع قيد المتاجرة	0.0	b- goods under merchenting
- دائن	0.0	-Credit
- مدين	0.0	-Debit
ج- الذهب غير النقدي	0.0	c- Nonmonetary gold
- دائن	0.0	-Credit
- مدين	0.0	-Debit
2- الخدمات	-9368.7	2-Services
- دائن	100.6	-Credit
- مدين	9469.2	-Debit
ا- النقل	-3825.4	a-Transport
- دائن	41.9	-Credit
- مدين	3867.3	-Debit
1- النقل لبحري	-3181.5	1-Sea transport
- دائن	0.0	-Credit
- مدين	3181.5	-Debit

"مليون دينار"

Items	2014	البند
2-Air transport	-643.9	2-النقل الجوي
- Credit	41.9	- دائن
- Debit	685.8	- مدين
3-Other modes of transport	0.0	3- نقل اخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
b-Travel	-1451.4	ب - السفر
- Credit	0	- دائن
- Debit	1451.4	- مدين
c-Construction	0.0	ج - الانشاءات
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
d-Insurance and pension services	-3140.1	د - خدمات التأمين ومعاشات التقاعد
- Credit	41.4	- دائن
- Debit	3181.5	- مدين
e-Financial services	0.0	و - الخدمات المالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
f-Research and development services	0.0	ز - خدمات الملكية الفكرية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
g-Telecommunications and computer services	-3.2	و - خدمات الاتصالات والحاسب الالى
- Credit	17.2	- دائن
- Debit	20.4	- مدين
h-Other business services	0.0	ه - خدمات الاعمال الاخرى
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين

"مليون دينار"

Items	2014	البند
f-Personal, cultural, and recreational services	0.0	ل- الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
n-Government goods and services n.i.e.	-948.7	م - السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في مكان آخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	948.7	- مدين
B-Primary income	740.7	ب - الدخل الاولي
- Credit	2361.1	- دائن
- Debit	1620.4	- مدين
1-Compensation of employees	0.0	1- تعويضات العاملين
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Investment income	740.7	2- دخل الاستثمار
- Credit	2361.1	- دائن
- Debit	1620.4	- مدين
a-Direct investment	-1106.0	ا- الاستثمار المباشر
- Credit	418.3	- دائن
- Debit	1524.4	- مدين
b-Portfolio investment	1495.4	ب- استثمارات الحافظة
- Credit	1591.4	- دائن
- Debit	96.0	- مدين
c-Other investment	351.3	ج - استثمارات اخرى
- Credit	351.3	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
3-Other primary income	0.0	3- الدخل الاولي الاخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين

"مليون دينار"

Items	2014	البند
C-Secondary income	-1423.5	ج - الدخل الثانوي
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	1423.5	- مدين
1-General government	-1.5	1- الحكومة العامة
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	1.5	- مدين
2-Other sectors	-1422.0	2- القطاعات الاخرى
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	1422.0	- مدين
a- Workers' remittances	-1422.0	ا- تحويلات العاملين
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	1422.0	- مدين
b-Other current transfers	0.0	ب - تحويلات جارية متنوعة
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Capital account	0.0	2- الحساب الرأسمالي
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
1-Capital transfers	0.0	1- التحويلات الرأسمالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Financial corporations, nonfinancial corporations, households, and NPISHs	0.0	2- حيازة الاصول غير المنتجة غير المالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
Net lending (+) / net borrowing (-) current and capital (balance from account)	-24172.3	صافي الاقراض (+) صافي الاقتراض (-) من الحساب الجاري والرأسمالي

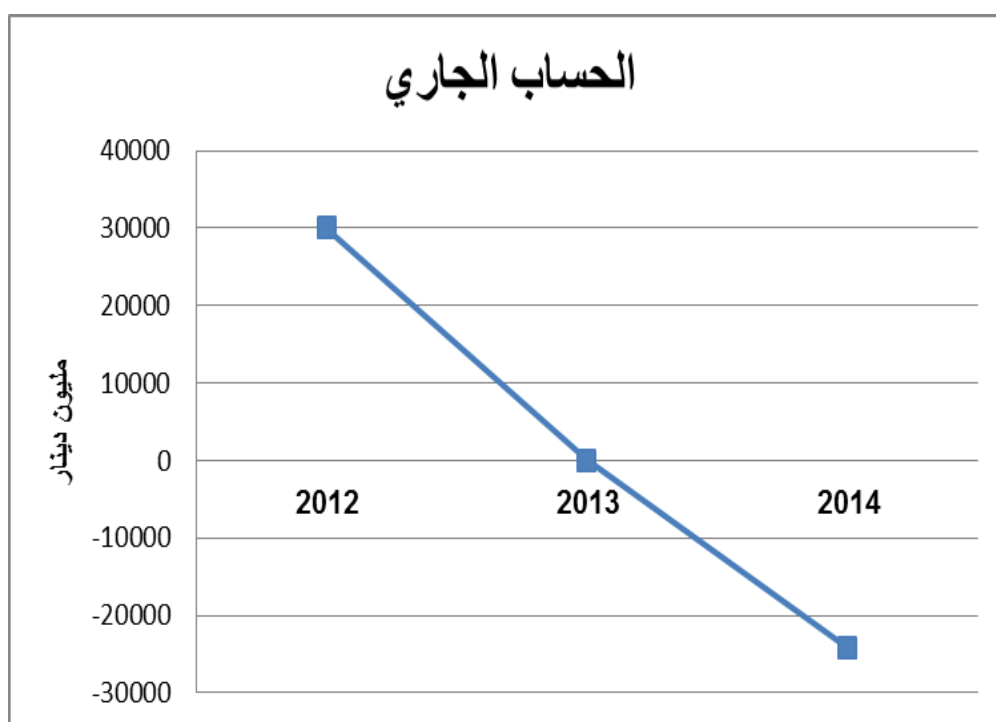
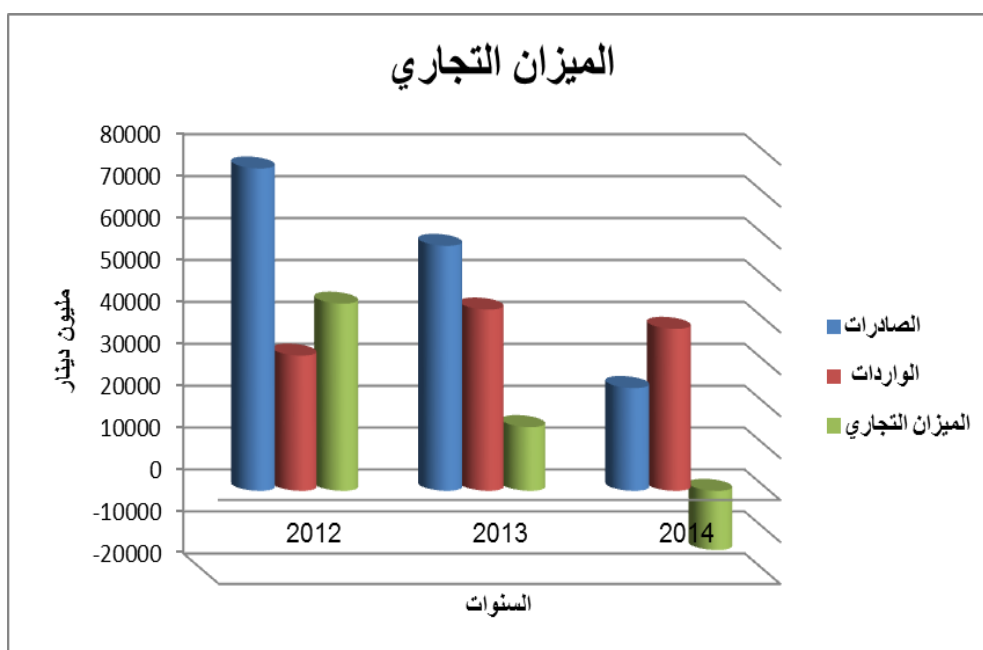
Items	2014	البند
3-Financial account	-26869.7	3- الحساب المالي
Net lending (+) / net borrowing (-) (financial account (balance from	-26869.7	صافي الاقراض (+) صافي الاقتراض (-) من الحساب الجاري والمالي
A-Direct investment	-98.6	ا - الاستثمار المباشر
Net acquisition of financial assets	-98.6	صافي حيازة الاصول المالية
Equity and investment fund shares	-98.6	حصة الملكية واسهم صناديق الاستثمار
1-Equity other than reinvestment of earnings	-98.6	1-حصة الملكية بخلاف الارباح المعاد استثمارها
a-Direct investor in direct investment enterprises	-98.6	ا-مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب-مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
2-Reinvestment of earnings	0.0	2-الارباح المعاد استثمارها
Debt instruments	0.0	أدوات الدين
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	ا-مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب-مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات
Equity and investment fund shares	0.0	حصة الملكية واسهم صناديق الاستثمار
1-Equity other than reinvestment of earnings	0.0	1-حصة الملكية بخلاف الارباح المعاد استثمارها
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	ا-مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب-مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
2-Reinvestment of earnings	0.0	2-الارباح المعاد استثمارها
Debt instruments	0.0	أدوات الدين
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	ا-مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر

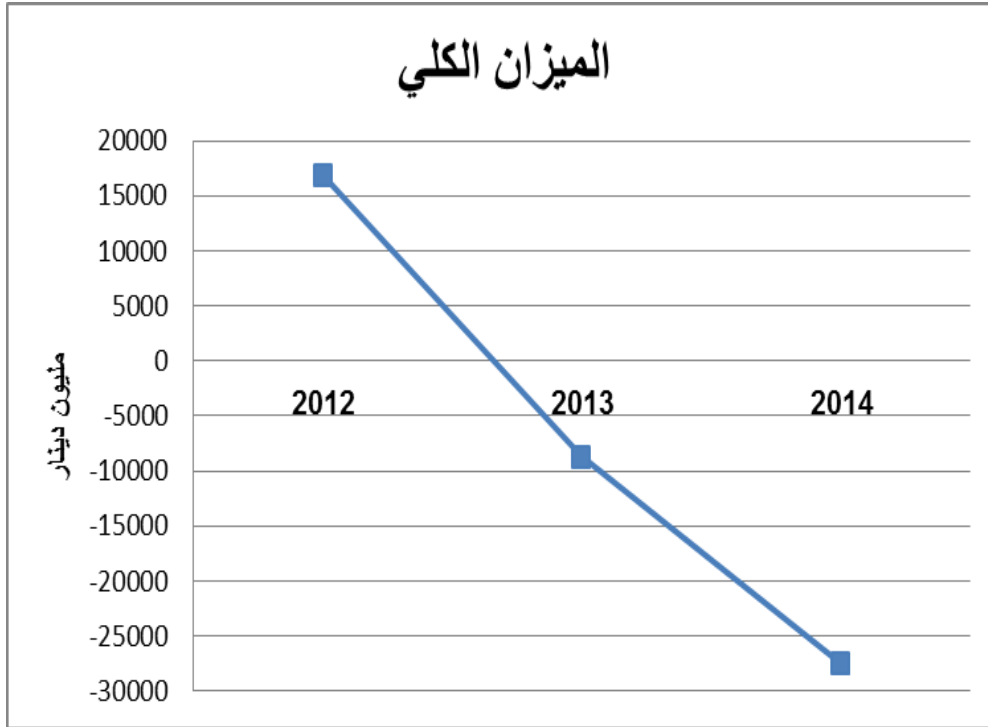
Items	2014	البند
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب-مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
B-Portfolio investment	1054.0	ب-أستثمارات الحافظة
Net acquisition of financial assets	1054.0	صافي حيازة الاصول المالية
Equity and investment fund shares	1054.0	حصص الملكية واسهم صناديق الاستثمار
Central bank	83.3	المصرف المركزي
authorities Monetary	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	1032.0	شركات تلقي الودائع
General government	-61.1	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Debt securities	0.0	سندات الدين
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
government General	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات
C-Financial derivatives (other than reserves)	0.0	ج-المشتقات المالية (عدا الاحتياطات)
Net acquisition of financial assets	0.0	صافي حيازة الاصول المالية
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات

Items	2014	البند
D-Other investment	-420.8	د-الاستثمارات الأخرى
Net acquisition of financial assets	-406.3	صافي حيازة الأصول المالية
Net incurrence of liabilities	14.5	صافي تحمل الالتزامات
1-Currency and deposits	-2385.3	1- العملة والودائع
Net acquisition of financial assets	-2410.0	صافي حيازة الأصول المالية
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	-3401.6	شركات تلقي الودائع
government General	991.6	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
Net incurrence of liabilities	-24.6	صافي تحمل الالتزامات
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	-24.6	شركات تلقي الودائع
government General	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
2-Loans	-101.7	2- القروض
Net acquisition of financial assets	-62.6	صافي حيازة الأصول المالية
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية

Items	2014	البند
Deposit-taking corporations	-62.6	شركات تلقي الودائع
government General	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Net incurrence of liabilities	39.1	صافي تحمل الالتزامات
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	39.1	شركات تلقي الودائع
government General	-4.1	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
3 -Trade credit and advances	2066.3	3-الائتمانات التجارية والسلف
Net acquisition of financial assets	2066.3	صافي حيازة الاصول المالية
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
government General	2066.3	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع

Items	2014	البند
government General	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
4-Reserve assets	-27404.5	4-الاصول الاحتياطية
Monetary gold	0.0	الذهب النقدي
Special drawing rights	1.5	حقوق السحب الخاصة
the IMF Reserve position in	0.0	وضع الاحتياطي لدى الصندوق
Other reserve assets	-27406.0	اصول احتياطية اخرى
Currency and deposits	-11126.7	العملة والودائع
Securities	-16279.3	الاوراق المالية
Debt securities	-16279.3	سندات الدين
5-Net errors and omissions	-2697.5	5-صافي السهو والخطأ





ملخص منقح لميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2012-2013

"مليون دينار"

items	2012	2013	البنود
A. Current Account	30034.0	12.2	أ- الحساب الجاري
Goods: exports f.o.b.	76893.0	58442.8	السلع: الصادرات (فوب)
Goods: imports f.o.b.	32243.0	43242.9	السلع: الواردات (فوب)
Services: credit	192.0	228.5	الخدمات : الدائن
Services: debit	8815.0	10758.8	الخدمات : مدين
1- Balance on goods and services	36027.0	4669.6	1-ميزان السلع والخدمات
Primary income: credit	3014.0	3039.1	الدخل الاولي : الدائن
Primary income: debit	5448.0	3566.1	الدخل الاولي : مدين
2- Balance on goods, services, and primary income	33592.2	4142.5	2-ميزان السلع والخدمات والدخل الاولي
Secondary income: credit	0.0	0.0	الدخل الثانوي : الدائن
Secondary income: debit	3539.0	4130.3	الدخل الثانوي : المدين
B. Capital Account	0.0	0.0	ب- الحساب الرأسمالي
Capital account: credit	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي : الدائن
Capital account: debit	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي : المدين
Net lending(+)/ net borrowing (-)(balance from current and capital accounts)	30034.0	12.2	صافي الاقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)
C. Financial Account	9937.0	5642.6	ج- الحساب المالي
Direct investment: assets	3161.1	898.8	الاستثمار المباشر : الاصول
Direct investment: liabilities	0.0	0.0	الاستثمار المباشر : الخصوم
Portfolio investment: assets	681.0	2812.9	استثمارات الحافظة : الاصول

Equity and investment fund shares	681.0	2812.9	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
Debt securities	0.0	0.0	سندات الدين
Portfolio investment: liabilities	0.0	0.0	استثمارات الحافظة : الخصوم
Equity and investment fund shares	0.0	0.0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
Debt securities	0.0	0.0	سندات الدين
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: net	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: صافي
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: assets	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الاصول
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: liabilities	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الخصوم
Other investment: assets	5665.7	2114.0	الاستثمارات الاخرى : الاصول
Other equity	0.0	0.0	الاسهم الاخرى
Other debt instruments	5665.7	2114.0	سندات الدين الاخرى
Central bank	0.0	2541.9	المصرف المركزي
Deposit-taking corporations (except the central bank)	-1021.5	-2562.6	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
General government	6722.2	2134.7	الحكومة العامة
Other sectors	-35.0	0.0	القطاعات الاخرى
Other financial corporations	0.0	0.0	الشركات المالية الاخرى
Nonfinancial corporations, households, and NPISHs	0.0	0.0	الشركات الغير المالية والاسر المعيشية
Other investment: liabilities	-429.3	183.1	الاستثمارات الاخرى : الخصوم
Other equity	0.0	0.0	الاسهم الاخرى
SDR allocation	0.0	0.0	مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة

Other debt instruments	-429.3	183.1	سندات الدين الاخرى
Central bank	1.4	11.4	المصرف المركزي
Deposit-taking corporations (except the central bank)	-430.7	171.7	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
General government	0.0	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	0.0	القطاعات الاخرى
Other financial corporations	0.0	0.0	الشركات المالية الاخرى
Nonfinancial corporations, households, and NPISHs	0.0	0.0	الشركات الغير المالية والاسر المعيشية
D. Net Errors and Omissions	-3199.0	-3041.8	د-صافي السهو والخطأ
E. Reserve assets	16898.0	-8672.3	ي-الاصول الاحتياطية